أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

صِيَاغَتُه

أفعل التفضيل : اسم مصوغ على وزن أَفْعَل ؛ للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صِفةٍ وزَادَ أحدُهما على الآخر فيها .

وأفعل التفضيل ممنوع من الصَّرف لِلْوَصْفِيَّةِ ووَزْنِ الفِعْلِ . *

ويُصاغ أفعل التفضيل من الأفعال التي يجوز التَّعَجُّب منها ، أمَّا ما لا يُتَعَجَّبُ منه فلا يُبْنَى أفعل التفضيل منه . وهذا معنى قوله : "وأبَ اللَّذْ أُبِي" .

وعلى هذا فهو يُصاغ : مِنْ كلِّ فعلٍ ثلاثيّ مجرَّد ، مُتصرَّف ، تامٍّ ، مبني للمعلوم ، مُثْبَت ، قابل للمُفَاضَلَة ، ليس الوصف منه على وزن أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاَء . وتتحقّق الشروط في نحو قولك : زيدٌ أَكْرَمُ من عَمْرٍو ، والجِدُّ أفضلُ من الكَسَلِ .

وبذلك تمتنع صياغته من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف ،كدَحْرَجَ ، واستخرجَ. وتمتنع صياغته من الفعل الجامد (غير المتصرَّف) كنِعْمَ ، وبئس ، وتمتنع من الفعل النَّاقص (غير التَّام) ككان وأخواتها ، وتمتنع من الفعل المبني للمجهول ، كضُرِبَ ، وجُنَّ ، وتمتنع من الفعل المنفيّ (غير المثبت) نحو: ما عَاجَ بالدَّواء ، وما ضَرَبَ ، وتمتنع من فِعْل لا يَقْبَل المفَاضَلَة ، كمَاتَ ، وفَنِيَ ، وتمتنع من كلّ فعل يأتي الوصف منه على أفعل الذي مُؤنثه فَعْلاء (وذلك في كُلَّ صِفَة تدلّ على لون ، أو عَيْب ، أو حِلْيَة) كحَمِرَ ، وعَوِر ؛ فإن الوصف منه : أَحْمَرُ حَمْرَاءُ ، وأَعْوَرُ عَوْرَاءُ .

وشَذّ قولهم : هو أَخْصَرُ من كَذا ؛ لأن أَخْصَرَ مُصَاغ من الفعل اخْتَصَرَ ، وهو زائد على ثلاثة أحرف ، وشذَ قولهم كذلك : أسودُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ ، وأبيضُ من اللَّبنِ ؛ لأن أسود وأبيض ، الوصف منهما على أفعل فَعلاء ؛ تقول : أسود سوداء ، وأبيض بيضاء ، وهذا مما لا يجوز التعجب منه ؛ ولذا لم يَجُزْ بناء أفعل التفضيل منه .

* قد تُحذف همزة أفعل التفضيل ، نحو: خَيْر ، وشَرّ ؛ وذلك لكثرة الاستعمال؛ تقول : المؤمنُ خيرُ الناسِ ، والفاسق شرُّ الناسِ .

وقد تستعمل على الأصل ؛ فتقول : الأَخْيَرُ ، والأَشَرُّ ، كقول الرَّاجز :

بـلالٌ خَيْـرُ النَّـاسِ وابْـنُ الأَخْـيَرِ . وكقـراءة : ﴿ مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾ بفـتح الشَّـين (الأَشَرُّ) . *

كيفية صِياغة أَفْعَل التفضيل من الأفعال التي يمتنع صياغته منها

تقدَّم في باب التَّعجب أنّه يُتَوَصَّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بفعلٍ آخرَ تتحقَّق فيه الشروط ، كأَشَدَّ ، وأكثر ، ونحوهما . وكذلك بالنسبة إلى أفعل التفضيل ، فكما تقول في التعجب : ما أشدَّ استخراجَه ! تقول في التفضيل : هو أشدُّ استخراجاً من زيدٍ ، وكما تقول :

مـا أشـدَّ حمرتَـه ! تقـول : هـو أشـدُّ حمـرةً مـن زيـدٍ ، لكـن الاخـتلاف بينهمـا في المصـدر ، فالمصدر في باب التعجب منصوب بعد أشدَّ على أنه مفعول به ، وفي التفضيل منصوب على أنه تمييز .

حوال أفعل التفضيل ، وحكم وصله بِمِنْ الجارَّة ، وحكم إفراده وتذكيره في كلَّ حالة .

لأفعل التفضيل ثلاث حالات ، هي :

١- أن يكون مجرَّداً من أل والإضافة

٢- أن يكون مضافاً . إما إلى نكرة وإما ألى معرفة.

٣- أن يكون مقترنا بأل .

أما المجرَّد من أل والإضافة فلا بدَّ أن تَتَّصل به (مِنْ) الجارّة للمفضول عليه ، نحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو ، وهندٌ أجملُ من دَعْدٍ ، والزَّيدانِ أكرمُ مِن العَمْرين ، والمؤمناتُ أفضلُ من الكافرات .

وفي هذه الحالة يجب إفراد أفعل التفضيل وتذكيره ، كما ترى في الأمثلة .

ويجوز حذف (مِنْ) ومجرورها ؛ لدلالة ما قبلهما عليهما ، ويكثر الحذف إذا

وقع أفعل التفضيل خبراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (أي : أعزّ منك نفراً) .

وقد تحذف (مِن) وهو ليس بخبر – وهذا قليل – كقول الشاعر :

دَنَوْتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِى في هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فأجملَ : أفعل تفضيل ، وهو منصوب على الحال ، حُذِفت منه (مِن) والتقدير : دنوتِ أجملَ من البدر .

وأما الحالة الثانية ، وهي أن يكون مضافاً فإن أضيف إلى نكرة امتنع وَصْلُه بمِنْ الجارّة ، ويجب فيه الإفراد والتذكير . فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدان أكرمُ رَجُلَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ نِسَاءٍ ، والزَّيدون أفضلُ رجالٍ . وفي هذه الحالة يجب أن يطابق المضاف إليه الاسم المفَضَّل .

أما إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة فسيأتي بيانها مع الحالة الثالثة .

الفصل بين أفعل التفضيل ، ومِنْ الجارّة للمفضول عليه .

يجوز الفصل بينهما بأحد شيئين ، هما :

١- معمول أفعل التفضيل ،كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ ﴾ فالجار والمجرور (بالمؤمنين) مُتَعلَّق بأفعل التفضيل (أَوْلَى) .

٢- لو الشرطية وما اتَّصَلَ بها ،كما في قول الشاعر :

ولَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ على خَمْرِ

فصل الشاعر بين أفعل التفضيل (أطيب) ومِنْ الجارّة (من ماء) بـ (لو ، وماتّصل بها) .

أحكام أفعل التفضيل المقترن بأل ، وأحكام المضاف إلى معرفة .

أفعل التفضيل المقترن بأل يجب مطابقته لما قبله في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : زيدٌ الأفْضَلُ ، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ ، والزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ ، وهِنْدٌ الفُضْلَى ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهِنْدَاتُ الفُضَّلُ ، أو الفُضْلَيَاتُ . ولا تجوز عدم المطابقة؛ فلا تقول : الزَّيدونَ الأفضلُ ، ولا : هندٌ الأفضلُ . ولا يجوز كذلك أَنْ تَقْتَرِنَ به (مِن) فلا تقول : زيدٌ الأفضل من عمرٍو . وأمَّا قول الشاعر :

وَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وإنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فيُخَرَّجُ على أنّ (أل) في قوله (بالأكثر) زائدة لا مُعَرِّفة ، والأصل : ولستَ بأكثر منهم ،وإنّما الممنوع هو دخول (أل) المعرِّفة ، ويُخَرَّجُ كذلك على أنّ (منهم) مُتَعلَّقَة بأفعل تفضيل محذوف ، وهو مجرّد من (أل) والتقدير : ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم .

وأمّا المضاف إلى معرفة فأنه إذا أُضيف أفعل التفضيل إلى معرفة ، وقُصِدَ به التفضيل جاز فيه وجهان :

١- **ألاَّ يُطابق ما قبله** فيلزم الإفراد ، والتذكير ؛ فتقول : الزَّيدانِ أفضلُ القومِ ، والزَّيدونَ أفضلُ القومِ ، وهندٌ أفضلُ النِّسَاءِ ، والهندانِ أفضلُ النساءِ ، والهنداتُ أفضلُ النسَاءِ .

٢- **أن يُطابق ما قبله** ؛ فتقول : الزيدان أَفْضَلاَ القومِ ، والزيدون أَفْضَلُو القومِ ، أو أَفَاضِلُ القومِ ، وهند فُضْلى النساءِ ، والهندان فُضْلَيَا النساءِ ، والهنداتُ فُضَّلُ النساءِ ، أو فُضْلَيَاتُ النساءِ .

وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم ، فمِن الأوَّل قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ .

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ : " أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وأَقْرَبِكُم مِنِّى مَنَازِلَ يومَ القيامةِ أَحَاسِنُكُمْ أخلاقاً " فقوله ﷺ (بأحبّ ، وأقرب) غير مطابق لما قبله ، وقوله ﷺ : (أَحاسن) مطابق لما قبله .

فإن لم يُقْصَد التفضيل وَجَبَتَ المطابقة ،كقولهم : " النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنى مرْوَان " (أي : عَادِلاَ بني مروان).

قيل : ومن أمثلة استعمال أَفْعَل لغير التفضيل ، قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (أي : هَيِّنٌ عليه) وقوله تعالى:

﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ (أي : عَالِمٌ بكم) وقول الشاعر :

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

فقوله : بأعجلهم ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكنه صفة مُشَبَّهَة بمعنى (عَجِل) لأنَّ مراده أنّ مَن يَحْدُثُ منه مُجَرَّد الإسراع إلى الطعام هو الجَشِع ، وليس مراده أنَّ الأَسْرَعَ إلى الطعام هو الجَشِعُ ، فهو بذلك ينفي عن نفسه مجرّد الإسراع إلى الطعام .

وقول الشاعر : **إنّ الذى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ**

فقوله : أعزّ وأطول ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكنّ الشاعر استعمله في غير التفضيل ، فالشاعر (الفَرَزْدَق) يفتخر على شاعر آخر اسمه (جَرِير) فهو في هذا البيت لا يعترف أصلاً بأنّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة ، ولوكان للتفضيل لكان اعترافا منه بأنّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة ، ولكنَّ بيتَه أعزّ وأطول منه .

ما الأفصح في الوجهين السَّابقين المطابقة ، أو عدمها ؟ وهل استعمال أفعل التفضيل لغير التفضيل قياسي ، أو لا ؟

ذكرنا أنّ أفعل التفضيل المقترن بأل إذا قُصِد به التفضيل جاز فيه وجهان : المطابقة وعدمها . فالذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ؛ ولهذا عِيبَ على النحويَّ ثَعْلَب في رسالته (فصيح ثعلب) قوله : " فَاخْتَرْنا أَفْصَحَهُنَّ " قالوا : فكان ينبغى أن يأتي بأفصح الوجهين ، وهي المطابقة ؛ فيقول : " فاخترنا فُصْحَاهُنَّ " .

وابن السَّرَّاج لا يُجيز الوجهين ، بل يُوجب عدم المطابقة .

وأمَّا مسألة : هل استعمال أفعل لغير التفضيل قياسي ، أم لا ؟ ففيه خلاف :

قال المبرَّد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، قال الشارح : وهو الصحيح .

وقال الناظم في التسَّهيل : والأصحُّ قصره على السَّماع .

ذكر الزَّبِيدِيّ صاحب كتاب الواضح في علم العربية : أنّ النحويين لا يَرَوْن القياس ، وأنّ أبا عُبَيدة قال في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ إنه بمعنى (هَيِّن). وقال في بيت الفرزدق السابق : إن المعنى (عزيزة طويلة) وذكر الزَّبيدي أنّ النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لاحُجَّة في ذلك له .